أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر
دراسة تحليلية للفترة (1990–2011)

د. نادية العقون ، جامعة باتنة 1

ملخص.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1990-2011)، وذلك من خلال تتبع حركة النمو الاقتصادي ممثلا بالناتج الداخلي الخام الحقيقي، ومقارنتها بتطور حجم الكتلة لنقدية (M2). وقد تم التوصل إلى أن التغيرات المسجلة في مستوى النمو الاقتصادي لا تتناسب مع التغير في حجم العرض النقدي، وأن معدلات النمو المحققة كانت مرتبطة بأداء قطاع المحروقات وبحركة أسعار النفط العالمية.

الكلمات المفتاحية: سياسة نقدية، نمو اقتصادي، كتلة نقدية، ناتج داخلي خام حقيقي.

Résumé :

Cette étude vise à mettre en évidence l'impact de la politique monétaire sur la croissance économique en Algérie durant la période (1990-2011) et ce, à travers le suivi de la cadence de la croissance économique représentée par le Produit Interne Brut Réel et la comparer avec l'évolution de la masse monétaire(M2). Il a été conclu que les changements enregistrés au niveau de la croissance économique, ne sont pas en rapport avec le changement de la masse monétaire, ainsi que les taux de croissance obtenus ont été principalement associée à la performance du secteur des hydrocarbures et de l'évolution des prix mondiaux du pétrole.

Mots-clés:

Politique Monétaire, Croissance Economique, Masse Monétaire, Produit Intérieur Brut Réel.

مقدمة.

تعد السياسة النقدية أداة هامة من أدوات السياسة الاقتصادية العامة للدولة، وعنصرا أساسيا من عناصر برامج الإصلاح التي تتبعها أغلب البلدان في إطار توجهها نحو التحرير الاقتصادي والانفتاح على العالم الخارجي، وخاصة في الاقتصاديات الحديثة لكونها اقتصاديات نقدية بالدرجة الأولى. نظرا للدور البارز الذي يؤديه النقد في النشاط الاقتصادي، ومن ثم لا بد لفهم سير عمل هذه الاقتصاديات من فهم معمق للظواهر النقدية فيها. فعندما أورد جاك ريف في أحد بحوثه "أن

قدر الإنسان يحكمه النقد"، كان يهدف إلى إبراز أهمية المكانة التي تحتلها الظواهر النقدية في حياة البشر اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا. واليوم كما بالأمس مازالت الأحداث الراهنة تؤكد الأهمية المتعاظمة للدور الذي يؤديه النقد في الحياة الاقتصادية والاجتماعية سواء على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو العالمي ولا سيما في إطار التكتلات الدولية،

[1] حيث تعتمد مختلف الدول على السياسة النقدية في رسم سياستها الاقتصادية وتحقيق أهدافها، من خلال مختلف الأدوات والوسائل التي تعتمد عليها في إدارة السيولة والتحكم في حجم الكتلة النقدية بالشكل الذي يسمح بتحقيق الاستقرار النقدي، والتأثير على حجم النشاط الاقتصادي، ومنه الوصول إلى تسجيل مستوى عال ومستدام من النمو الاقتصادي.[2]

وعليه، فإن تأثير السياسة النقدية في النشاط الاقتصادي يعد من المواضيع المهمة في التحليل الاقتصادي الكلي، حيث شكلت دراسة العلاقة بين نمو الكتلة النقدية والنمو الحقيقي محور اهتمام الكثير من الباحثين والدارسين على المستويين النظري والتطبيقي. كما اختلفت النظريات الاقتصادية في تحليل هذه العلاقة بإخلاف وجهات نظرها حول أهمية النقود وأثرها على النشاط الاقتصادي باعتبار هذه الأخيرة محور عمل السياسة النقدية.

وفي الجزائر فإن الأزمات والاختلالات الاقتصادية التي مرت بها البلاد في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، اقتضت تغيير التوجه الاقتصادي من اقتصاد موجه مركزيا نحو تبني نظام اقتصاد السوق، وهو ما حتم على السلطات إعادة النظر في سياساتها المتبعة، وذلك بالاعتماد على العديد من الإجراءات النقدية والمالية، بهدف ضمان الاستقرار النقدي والمالي وتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية ومنه الوصول إلى تسجيل معدلات نمو اقتصادية موجبة.

– **مشكلة الدراسة**: طرأت عدة تغيرات على الاقتصاد الجزائري كان لزاما أن تتعامل معها السياسة النقدية بما يتوافق مع أهدافها. والسؤال المطروح هنا هو **ما أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990–2011)؟**

– **أهداف الدراسة**: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك من خلال دراسة العلاقة بين كمية النقود بالمعنى(M2) الواسع والنمو الاقتصادي ممثلا بالناتج الداخلي الخام الحقيقي. مع تقديم مجموعة من النتائج والتوصيات التي قد تفيد متخذي

القرارات لتوفير الظروف الملائمة للسياسة النقدية لتتدخل بأدواتها لضبط العرض النقدي وجعله يتناسب مع مستوى النشاط الاقتصادي.

– **أهمية الدراسة:** تنبع أهمية الدراسة من الدور الهام الذي تلعبه السياسة النقدية في اقتصاديات الدول، إذ غالبا ما يتم اللجوء إلى أدواتها من أجل المحافظة على التوازن والاستقرار الاقتصادي وتحقيق مستويات أعلى من النمو. كما أن دراسة أثر السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي، والبحث عن إستراتيجية نقدية تسمح بتحقيق التوازن بين التدفقات النقدية والتدفقات العينية، شكلت محور اهتمام العديد من الباحثين.

وجدير بالذكر أن اختيار فترة الدراسة (1990-2011) يعزى إلى ما ميز هذه الفترة من إصلاحات وإجراءات في سعي الجزائر إلى التحول من اقتصاد موجه نحو نظام يستند إلى آليات اقتصاد السوق. وهو ما يخلق تحديات إضافية للسياسة النقدية، باعتبارها من أهم محاور الإصلاحات الاقتصادية وإحدى الركائز الأساسية للسياسة الاقتصادية للدولة التي تمكنها من تحقيق أهدافها ومن بينها حفز وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

ولأن تقييم دور السياسة النقدية والمصرفية وتأثيرها في النشاط الاقتصادي وإبراز مدى مسايرة مستوى النمو الاقتصادي للتغير الحاصل في كمية النقود المتداولة في الاقتصاد، يتطلب معرفة البيئة الاقتصادية والنقدية التي ترسم وتنفذ فيها هذه السياسة، لكون هذه البيئة هي التي تحدد أهداف السياسة النقدية والمصرفية ونوع الأدوات التي تستخدمها، وأنسب السبل لتحقيق تلك الأهداف. نجد أن السياسة النقدية والمصرفية في الجزائر مرت منذ الاستقلال بعدة مراحل استوجبتها التحولات الاقتصادية المحلية والخارجية، حيث سبقت كل مرحلة من هذه المراحل تغيرات اقتصادية وتشريعية كان لها تأثير كبير على أهداف السياسة النقدية والمصرفية وفعاليتها والأدوات التي استخدمتها. وعليه ولتحقيق أهداف الدراسة تم تسليط الضوء على المحاور التالية:

- **المحور الأول:** مسار السياسة النقدية في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي قبل عام 1990.
- **المحور الثاني:** معالم السياسة النقدية في الجزائر وعلاقتها بمستوى النمو الاقتصادي خلال المرحلة الانتقالية نحو اقتصاد السوق.

المحور الأول: مسار السياسة النقدية في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي قبل عام 1990.

لقد تميزت الفترة التالية لاستقلال الجزائر(1962-1966) بعدم وضوح النموذج الوطني للتنمية الاقتصادية، لذلك يصطلح على هذه المرحلة بمرحلة الانتظار، وهي فترة تتسم بضعف المقومات المالية لدولة حديثة الاستقلال، وكذا تدمير للبنية التحتية الضرورية لانطلاق النمو الاقتصادي.

وقد تلت هذه الفترة مرحلة أخرى في مسيرة الاقتصاد الجزائري كان فيها الاعتماد على الانتشار الواسع للدولة في جميع المجالات، بحيث كانت المنتج الوحيد والمستثمر الوحيد في الحياة الاقتصادية، وقد اعتمدت الجزائر خلالها على سياسة نشطة في مجال الاستثمار في القطاع العمومي وتخصيص جزء كبير من الدخل الوطني للاستثمار في القطاع الصناعي مقارنة مع القطاعات الأخرى، وكل ذلك لغرض زيادة مستوى الإنتاج والعمالة وخلق القيمة المضافة. وقد ترتب على هذه السياسة الاقتصادية أداء اقتصادي لا بأس به، وخاصة في مجال النمو الاقتصادي الذي تراوح ما بين 6% إلى 7% في المتوسط السنوي، تبعه انخفاض في معدلات البطالة، كما تحقق هذا النمو بفضل ارتفاع أسعار النفط. إلا أن هذه السياسات نتج عنها انعكاسات سلبية بسبب وجود سوق داخلية واسعة لم يستطع مستوى الإنتاج الوطني تلبية احتياجاتها في ظل ركود في الإنتاج الوطني في المجال الفلاحي.

ومنذ سنة 1980 شرعت الجزائر في اتخاذ مجموعة من الإجراءات بهدف إعادة التوازن في توزيع الاستثمارات لصالح القطاعات الأخرى غير الصناعية، وقد سمحت هذه الإجراءات المتخذة في ظل ظروف دولية ملائمة – ارتفاع أسعار النفط – بتحقيق نسب لا بأس بها من النمو وصلت إلى حدود 5% خلال النصف الأول من الثمانينيات. ولأن الجزائر تعتمد على أسعار النفط كأساس مرجعي لتمويل مشاريعها التنموية فإن انهيار أسعار النفط في النصف الثاني من الثمانينيات أدى إلى حدوث أكبر انهيار اقتصادي في الجزائر مؤديا إلى خلل مزدوج في ميزانية الدولة وميزان المدفوعات، وبالتالي تعثر مرة أخرى أداء الاقتصاد الجزائري محققا معدلات نمو سلبية. [3]

ورغم قيام الدولة بإعادة تأميم المؤسسات الجزائرية ذات الملكية العامة، أين تم إنشاء البنك المركزي في ديسمبر 1962 وإنشاء عملة وطنية سنة 1964، إلا أن دور المؤسسات المالية

كان سلبيا. فقد أوكلت مهمة الإصدار إلى وزارة المالية، وكان تمويل وتسيير الاقتصاد يتم وفقا للأهداف المخططة، و لم يمارس البنك المركزي أي نشاط ملموس في مجال الرقابة المصرفية، و لم تكن وظيفة إعادة الخصم سوى أداة لتزويد البنوك بالسيولة اللازمة، وكانت حدود الإقراض في معظمها إلزامية مع تحديد معدلات الفائدة بقرارات إدارية، وكانت النقود عبارة عن ظاهرة حسابية فقط و لم تكن أداة إستراتيجية من أجل التحكم في التنمية الاقتصادية.

أمام هذه الوضعية المتدهورة لمؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي كان لزاما على السلطات الجزائرية الإسراع في الإصلاحات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، ومن القطاعات التي مسها الإصلاح قطاع المؤسسات المصرفية والمالية، حيث قامت الحكومة الجزائرية في إطار التحول بالنظام الاقتصادي نحو اقتصاد السوق، بإصدار قانون القرض والبنك سنة 1986، هدفه الأساسي إصلاح المنظومة المصرفية، محددا بوضوح مهام ودور البنك المركزي والبنوك التجارية كما تقتضيه قواعد ومبادئ النظام المصرفي ذو المستويين، مع إعادة الاعتبار لدور السياسة النقدية في تنظيمها لحجم الكتلة النقدية المتداولة، ومراقبتها تماشيا وتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية.

وكانت أول خطوة هامة هو اتخاذ القرار سنة 1987 بانسحاب الخزينة من عمليات تمويل الاقتصاد، وكمرحلة ثانية تم التركيز على إعادة تأهيل المصارف كونها حجر الزاوية في خضم الإصلاحات المالية والبنكية. وقد عرفت الإصلاحات الاقتصادية والمالية مرحلة نوعية هامة سنة 1988، من خلال تحقيق هدف استقلالية البنوك بصفتها مؤسسات اقتصادية عمومية.[4]

لقد كانت خطى الإصلاحات بطيئة في البداية واستمرت الاختلالات الاقتصادية الكلية، إذ وصل العجز الشامل في الميزانية إلى رقم قياسي 13.7% من إجمالي الناتج المحلي عام 1988، ولعدم وجود سوق مالية لجأت الحكومة إلى إصدار النقد لتغطية العجز المالي أو تمويله من خلال القروض الخارجية التي بدأت تتراكم، حيث ارتفعت نسبة الدين الخارجي إلى إجمالي الناتج المحلي من 30% عام 1985 إلى 41% عام 1988، بينما قفزت خدمة الدين إلى الصادرات من 35% إلى 78% بسبب قصر آجال السداد.[5]

جدول رقم 1: تطور نمو الكتلة النقدية مقارنة بالناتج الداخلي الخام(1964–1986)

الفترة	متوسط نمو الكتلة النقدية (%)	متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي(%)
1960-1971	17	8,5
1971-1978	25,4	22,5

1986-1979	19,1	16

المصدر: بن عزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**،(الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،2004)، ص.201.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (1) أن نسبة الزيادة المتوسطة لحجم الكتلة النقدية في كل مرحلة كان دوما أعلى من نسبة الزيادة المتوسطة في الناتج المحلي الخام. حيث يظهر أن المرحلة الثانية هي الأكثر زيادة بمعدل متوسط 25,4% متبوعة بالمرحلة الثالثة ثم المرحلة الأولى. وهذا الفارق يؤكد حقيقة هامة وهي أن الزيادة في الكتلة النقدية لا تجد مقابلها في سوق الإنتاج، بسبب عجز القطاعات الاقتصادية العمومية وضعف إنتاجيتها، وأن نمو الكتلة النقدية شكل سببا مباشرا في ظهور الضغوطات التضخمية.

فالجزائر ومنذ عام 1965 وفي سعيها نحو إقامة تنمية اقتصادية شاملة وسريعة في كل القطاعات، اعتمدت في تمويل استثماراتها على المزيد من الإصدار النقدي، الأمر الذي أدى إلى نمو غير متوازن بين الكتلة النقدية والنمو الاقتصادي، وهذه الزيادة في الكتلة النقدية على حساب حجم الناتج المحلي الإجمالي شكلت خطرا حقيقيا على التوازن الاقتصادي الكلي، الشيء الذي نجم عنه تضخم حقيقي فعلي أثر بطريقة مباشرة على القوة الشرائية للعملة وبذلك على القوة الشرائية للفرد والمجتمع رغم سياسة الدعم التي كانت تتحملها الخزينة العامة.[6]

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الإفراط في الإصدار يرجع خصوصا إلى الارتفاع الكبير في القروض المقدمة للاقتصاد والتي شكلت الحصة الأكبر من الكتلة النقدية مقارنة بالمقابلات الأخرى لها والمتمثلة في الأصول الخارجية والقروض المقدمة للخزينة، حيث مثلت نسبة القروض المقدمة للاقتصاد من مجموع الكتلة النقدية حوالي 47.89% سنة 1964 لترتفع إلى 56.1% سنة 1989، والحصة الأكبر من هذه القروض كانت موجهة للمؤسسات العمومية التي كانت تلجأ لطلب متزايد للقروض من أجل تمويل استثماراتها.

وفي هذا الإطار نشير أن سنة 1989 شهدت تحسنا في التسيير النقدي للاقتصاد، فبعد عقد الاتفاق مع صندوق النقد الدولي الذي حصر الأزمة في المجال النقدي، بدأ الاقتصاد يعرف تدريجيا طابعا نقوديا وبدأت السلطات تسعى لتحقيق الاستقرار النقدي.[7]

وعموما فإن السياسة النقدية في الجزار خلال الفترة الممتدة من سنة 1962 إلى غاية سنة 1990 كانت حيادية بسبب الدور السلبي للنقود في الاقتصاد الوطني. وقد دفعت الصعوبات

المالية التي عرفتها الجزائر نتيجة انخفاض إيرادات الدولة من العملة الصعبة بسبب تدهور أسعار المحروقات، إلى الدخول في مرحلة التفكير في إعادة النظر في مبادئ تسيير الاقتصاد.

المحور الثاني: معالم السياسة النقدية في الجزائر وعلاقتها بمستوى النمو الاقتصادي خلال المرحلة الانتقالية نحو اقتصاد السوق.

كان لانتقال الجزائر من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق انعكاسات معتبرة على السياسة النقدية وعلى أهدافها وأدواتها، فقد أدت موجة التحولات الاقتصادية الدولية والانفتاح الاقتصادي، مع مطلع التسعينيات من القرن العشرين، إلى إجراء إصلاحات اقتصادية جذرية شملت إصلاح النظام المصرفي والنظام النقدي وتوجت بإصدار قانون النقد والقرض سنة 1990، الذي أعاد الاعتبار للسياسة النقدية كمتغير أساسي في الاقتصاد، وشكل علامة واضحة في مجال إصلاح وتحرير القطاع المصرفي باعتباره موجها للسياسة النقدية وأداة التنفيذ الفعلي لها، من خلال استخدام الوسائل والأدوات القادرة على تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو القطاعات الاقتصادية التي تسهم في عملية النمو. وهنا يمكن التفريق بين ثلاثة توجهات مختلفة للسياسة النقدية منذ سنة 1990.

1. طبيعة السياسة النقدية في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990–1993)

حددت المادة رقم (55) من القانون رقم (90 -10) المتعلق بالنقد والقرض الأهداف النهائية للسياسة النقدية في الجزائر، حيث تتعدد هذه الأهداف بحسب المادة نفسها لتشمل هدف تحقيق معدل نمو اقتصادي منتظم في المقام الأول إلى جانب تحقيق التشغيل الكامل، أما هدف استقرار الأسعار والحفاظ على استقرار العملة خارجيا فقد جعلا في المقام الثاني، كما أن الأمر الرئاسي رقم (3-11) المؤرخ في 26-08-2003 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم للقانون (90-10) أكد أن هدف النمو الاقتصادي هو الهدف الأساسي للسياسة النقدية.[8]

لقد وضع القانون المتعلق بالنقد والقرض المنظومة المصرفية والنظام النقدي عل مسار تطور جديد، تميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية وإبراز دور النقد والسياسة النقدية، ونتج عنه تأسيس نظام مصرفي ذو مستويين، وأعيد للبنك المركزي كل صلاحياته في تسيير النقد والائتمان في ظل استقلالية واسعة، وللبنوك التجارية وظائفها التقليدية بوصفها أعوان اقتصادية مستقلة. كما تبنى القانون مبدأ الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة المالية حيث لم تعد الخزينة حرة في اللجوء إلى عملية القرض، وكذا الفصل بين الدائرتين النقدية والحقيقية، حتى تتخذ القرارات على أساس

الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية وبناءا على الوضع النقدي السائد.[9] ومن أجل تحسين كفاءة النظام المصرفي برزت الحاجة إلى تحسين وضع سيولة البنوك العامة المتعثرة من خلال إعادة رسملتها، وتقليص ملكية الحكومة فيها، والسماح بإنشاء بنوك خاصة وفروع لبنوك أجنبية.[10]

لقد تم التركيز في المرحلة الأولى من الإصـــلاحات على إقامة إدارة نقدية تعتمد على عوامل وآليات السوق. وقد تميزت إدارة بنك الجزائر لأدوات السياسة النقدية بمرحلتين رئيسيتين حيث اعتمد بنك الجزائر خلال المرحلة الأولى (1990–1994) على أدوات السياسة النقدية المباشرة، إذ كان يتحكم في سيولة الجهاز المصرفي من خلال فرض حدود قصوى على المبالغ الكلية لإعادة التمويل بالنسبة لكل بنك على حدة، ومن خلال تسهيل إعادة الخصم واتفاقيات إعادة الشراء في سوق النقد بين البنوك. ونتيجة لذلك كان من الصعب على بنك الجزائر أن يتحكم في السيولة بصورة فعالة، بينما أدت الحدود القصوى المفروضة على كل بنك إلى تشوهات شديدة في توزيع الموارد.[11]

إن ما ميز الفترة (1990–1993) هو توجه السياسة النقدية نحو التوسع، بهدف تمويل عجز الموازنة الضخمة واحتياجات الائتمان لدى المؤسسات العامة، الأمر الذي نتج عنه ارتفاع في المستوى العام للأسعار.[12]

جدول رقم 2: تطورات الكتلة النقدية مقارنة بالناتج الداخلي الخام الحقيقي خلال الفترة (1990–1993)

	1990	1991	1992	1993
معدل نمو PIB	0.79	1.19 -	1.80	2.10 -
معدل نمو M2	11.31	21.06	24.23	21.61
معدل السيولة M2/PIB	1.60	1.96	2.40	2.98
سرعة دوران النقود PIB/M2	0.62	0.50	0.41	2.98

Source :- Bulletin statistique de la Banque d'Algérie, Juin 2012. http://www.bank-of-algeria.dz/

- http://www.banquemondiale.org/

لقد عرفت الكتلة النقدية (M2) خلال الفترة (1990–1993) نموا مطردا، حيث ارتفعت من 515,9 مليار دج في نهاية 1992 إلى 627,4 مليار دج سنة 1993 مسجلة بذلك معدل نمو على نحو 21,6%. وفي المقابل تم تسجيل معدل نمو اقتصادي سالب قدر بـــ –

2,1% في نهاية سنة 1993. فالأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر ابتداء من سنة 1986 أثرت على معدلات النمو الاقتصادي التي سجلت نسب نمو متدنية حيث بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1987-1994) 0.5%،[13] وهو ما يعني أن إتباع سياسة نقدية توسعية لم تسمح بنقل أثر السياسة النقدية من الجانب النقدي إلى الجانب الحقيقي والمساهمة في زيادة معدل النمو الاقتصادي.

2. توجهات السياسة النقدية وعلاقتها بمستوى النمو الاقتصادي خلال الفترة (1994 – 2000)

تبنت الجزائر برنامج الإصلاح الاقتصادي (1994-1998) مع مؤسسات النقد الدولية على مرحلتين، مرحلة التثبيت الهيكلي من 22 ماي 1994 إلى 21 ماي 1995، ثم مرحلة برنامج التعديل الهيكلي من 22 ماي 1995 إلى 21 ماي 1998. وعلى إثر هذه الاتفاقية تحصلت الجزائر على قروض ومساعدات مشروطة بالإضافة إلى إعادة جدولة ديونها الخارجية مع نادي باريس ولندن. وقد تم تغيير توجه السياسة النقدية بإتباع سياسة نقدية انكماشية صارمة ابتداء من عام 1994 بهدف تخفيض معدل التضخم الذي بلغ مستويات أعلى خلال الفترة السابقة نتيجة التوسع النقدي المفرط.[14]

لقد كان من أبرز أهداف برنامج التثبيت الهيكلي (1994-1995) الحد من توسع الكتلة النقدية (M2) بتخفيض حجمها من21% سنة 1993 إلى 14% سنة 1994، مع تحقيق نمو مستقر ومقبول في الناتج المحلي الخام، وإحداث مناصب شغل جديدة. في حين هدف برنامج التعديل الهيكلي(1995-1998)، إلى إعادة الاستقرار النقدي لتخطي مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق بأقل التكاليف.[15] وقد سمح التزام السلطات الجزائرية ببنود الاتفاق بتحقيق الاتفاق، حيث بلغ متوسط معدل نمو الكتلة النقدية في الفترة (1994-1998) 15,5%، لتنخفض هذه النسبة إلى 13,03% سنة 2000. ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى إتباع سياسة تقشف صارمة، تمثلت في تخفيض عجز الميزانية، تجميد أجور العمال، تخفيض العملة وتقليص حجم الإنفاق العام.

إن تبني سياسة نقدية انكماشية صارمة دليل على أن هدف استقرار الأسعار هو الهاجس الذي يشغل بال السلطة النقدية أكثر من هدف النمو الاقتصادي الذي تتراجع معدلاته في حالة

تطبيق سياسة نقدية انكماشية، كما أنه إذا افترضنا أن حجم الاستثمار يتأثر بصفة طردية مع نمو حجم القروض المقدمة إلى المؤسسات الإنتاجية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي، فإن الأمر لا ينطبق على الاقتصاد الجزائري، إذ أن حجم القروض المقدمة إلى الاقتصاد قد زاد بنسبة 38,8% سنة 1994، إلا أنه تم تسجيل معدل نمو اقتصادي سالب خلال هذه السنة، الأمر الذي يعني أن حجم القروض التي ساهمت في زيادة التوسع النقدي لا تقابلها زيادة حقيقية في حجم السلع والخدمات نظرا إلى عجز الجهاز الإنتاجي عن تحسين إنتاجيته.[16]

وخلال الفترة (1995-1998) حاولت الحكومة معالجة الأزمة الاقتصادية من خلال تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي بمساعدة صندوق النقد الدولي، وقد تم تسجيل معدلات نمو إيجابية بلغ متوسطها 3.5% خلال هذه الفترة، وتعد سنة 1997 السنة التي تحقق فيها أدنى معدل نمو بسبب الظروف المناخية السيئة، وانخفاض قدرة الإنتاج الزراعي بـــ 24%، وكذا ضعف نمو القطاع الصناعي، في حين عرفت سنة 1998 أعلى معدل نمو قدر بـــ 5.09%.[17] لتتراجع معدلات النمو خلال الفترة التالية (1999-2000) رغم تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية الناتجة عن ارتفاع أسعار المحروقات.

جدول رقم 3: تطورات الكتلة النقدية مقارنة بالناتج الداخلي الخام الحقيقي خلال الفترة (**2000–1994**).

	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل نمو **PIB**	-0.89	3.79	4.10	1.10	5.09	3.20	2.19
معدل نمو **M2**	15.31	10.51	14.44	18.19	19.5	12.36	13.03
معدل السيولة **M2/PIB**	3.47	3.69	4.06	4.75	6.65	7.24	8.01
سرعة دوران النقود **PIB/M2**	0.28	0.27	0.24	0.21	0.15	0.13	0.12

Source :- Bulletin statistique de la Banque d'Algérie, Juin 2012. http://www.bank-of-algeria.dz/ http://www.banquemondiale.org/

يظهر من خلال الجدول رقم (3) أن معدل نمو الكتلة النقدية عرف تطورا كبيرا بشكل تعدى فيه نمو الناتج المحلي الإجمالي، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال معدلات السيولة التي تميزت بالارتفاع في معظم سنوات التسعينات، حيث عمدت الجزائر خلال هذه الفترة إلى انتهاج أسلوب التمويل بالعجز، وهو ما أفرز وضعا اقتصاديا غير مستقر بين حجم الكتلة النقدية ومعدلات نمو

الناتج المحلي الإجمالي، كما أن سرعة دوران النقود ضعيفة طوال فترة الدراسة مما يوحي بوجود ظاهرة الاكتناز لدى الأفراد .

عموما، رغم بعض النتائج الإيجابية المحققة خلال الفترة (1994–2000) في المجال النقدي والمالي، إلا أن انفصال السياسة الاقتصادية عن السياسة الاجتماعية ترتب عنه أوضاع اجتماعية متدهورة ميزها ارتفاع معدلات البطالة نتيجة تسريح العمال .

3. خصائص السياسة النقدية وأثرها على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001 –2011)

عرفت الجزائر منذ بداية العقد الأول من القرن الحالي تجربة تنموية جديدة اتضحت معالمها من خلال شروع الحكومة في تنفيذ سياسة اقتصادية تختلف عن تلك التي طبقت سابقا، هذه السياسة التي يمكن تسميتها بسياسة الإنعاش الاقتصادي ذات التوجه الكينزي تهدف أساسا إلى رفع معدل النمو الاقتصادي عن طريق زيادة حجم الإنفاق الحكومي الاستثماري بغية رفع الطلب الداخلي ومن ثم رفع طاقة التشغيل المتاحة للجهاز الإنتاجي وزيادة معدل النمو الاقتصادي، وقد تم تجسيد هذه السياسة من خلال تنفيذ ثلاثة برامج تنموية وهي، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001–2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005–2009)، والبرنامج الخماسي (2010–2014) الذي يعد أضخم برنامج تنموي يطبق في الجزائر منذ الاستقلال بمبلغ 286 مليار دولار.[18]

إن ما ميز بداية الفترة (2001–2011) هو الانتعاش في ميزان المدفوعات، تخفيف عبء المديونية، تعزيز الوضعية المالية العمومية والتحسن في سيولة البنوك وفي شروط تمويل الاقتصاد، وقد عرفت معدلات النمو ارتفاعا بمستويات بسيطة نسبيا، وهي مرحلة معاكسة في توجه السياسة النقدية باعتماد سياسة نقدية توسعية. وقد ساعدت عدة عوامل على تطور الوضعية النقدية نحو التوسع، ومن بينها تحسن أسعار البترول التي بلغت 54,6 و67,3 دولار للبرميل في سنتي 2005 و 2006 على الترتيب، بينما وصلت إلى 29 و38,5 دولار للبرميل سنتي 2003 و2004 على الترتيب، وقدرت سنتي 2001 و2002 بمتوسط سعر 24,9 و25,2 دولار للبرميل على الترتيب.[19]

لقد عرفت الكتلة النقدية M2 خلال الفترة (2000–2011) ارتفاعا متزايدا، فبعد التوسع النقدي المنخفض الذي تم تسجيله سنة 2009 (3,1%)، تميزت سنة 2010 بالعودة إلى التوسع

النقدي، لكن بمعدل أقل من الوتيرة العالية التي ميزت الفترة (2006 – 2008)، واستمرت في الارتفاع سنة 2011 بمعدل 19,9%، نتيجة لارتفاع حجم المعروض النقدي M1(المتاحات النقدية) التي بلغت 7141 مليار دينار، والارتفاع المحسوس لأشباه النقود منذ سنة 2000 حيث بلغت نسبتها (28.07) من حجم الكتلة النقدية سنة 2011. ويرجع ذلك إلى تأثير الإصلاحات المصرفية في سلوك المدخرين، وإلى السياسة النقدية التي أدت إلى امتصاص الفائض النقدي المتداول خارج الجهاز المصرفي.[20]

جدول رقم 04: تطورات الكتلة النقدية مقارنة بالناتج الداخلي الخام الحقيقي خلال الفترة (2001–2011).

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
معدل نمو PIB	2.60	4.69	6.90	5.20	5.09	2.00	3.00	2.4	2.4	3.3	2.5
معدل نمو M2	22.29	17.30	15.60	11.43	11.22	18.66	21.50	16.03	3.12	15.44	19.90
معدل السيولة M2/PIB	9.55	10.70	11.57	12.26	12.97	15.10	17.81	20.18	20.32	22.71	26.57
سرعة دوران النقودPIB/M2	0.10	0.093	0.086	0.081	0.077	0.066	0.056	0.049	0.05	0.044	0.037

Source :- Bulletin statistique de la Banque d'Algérie, Juin 2012. http://www.bank-of-algeria.dz/http://www.banquemondiale.org/

وعلى صعيد النمو الاقتصادي فقد سجلت الفترة (2001–2003) نموا منتظما للاقتصاد، وتعتبر النسبة 6,9% المسجلة سنة 2003 أعلى نسبة سجلها معدل النمو طوال فترة الدراسة، إلا أن هذه النتائج لا تبرر أن يكون هدف النمو هو الهدف الأ سا سي لل سيا سة النقدية، حيث يعود م صدر هذا النمو إلى قطاع المحروقات الذي بلغ معدل نموه 8,8% سنة 2003 مقابل 3,7% سنة 2002. كما نجد أن قطاع الفلاحة عرف تذبذبا في النمو، حيث حقق نموا قدره 17,0% سنة 2003 مقابل معدل نمو قدره 13,2% و(1,3%-) سنتي 2001 و 2002 على الترتيب.[21] في حين سجل النمو خارج قطاع المحروقات تقدما بـــــ 6,2% في المتو سط لنفس الفترة، وقد تحقق هذا النمو أساسا بفضل قطاع البناء والأشغال العمومية والخدمات.[22]

وفي سنة 2004 بدأ معدل النمو في الانخفاض ليبلغ 5,09% سنة 2005، واستمر في التراجع ليصل إلى 2,0% سنة 2006، بنسبة انخفاض تقدر بـــــ 60,78% نظرا لتراجع

معدل نمو قطاع المحروقات. فقد أدى انخفاض معدلات نمو قطاع المحروقات خلال سنوات 2006، 2008، 2010، التي قدرت بـ -2,5%، -2,3%، -2,6% على الترتيب، إلى تسجيل تباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي المسجلة في نفس الفترة مقارنة بالفترة السابقة (2000-2003) التي سجلت معدلات نمو متزايدة، مما يؤكد أن الارتفاع النسبي لمعدلات النمو الاقتصادي خلال فترة تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي يرجع بالدرجة الأولى إلى زيادة معدل نمو قطاع المحروقات والارتفاع المتواصل لأسعار المحروقات في الأسواق العالمية.[23]

لقد بلغ معدل النمو الاقتصادي سنة 2008 نسبة 2,4%، واستقرت وتيرة النمو عند هذه النسبة سنة 2009 بفضل النتائج الإيجابية المحققة في قطاع الفلاحة، الصناعة، الخدمات، البناء والأشغال العمومية، ليتحسن نوعا ما معدل النمو سنة 2010 (3,3%)، في الوقت الذي سجل فيه قطاع المحروقات نموا سلبيا منذ 2006. ويرجع النمو المعتبر خارج المحروقات، والموزع بصفة مختلفة بين القطاعات إلى الزيادة في مساهمة قطاعات الخدمات المسوقة، خاصة التجارة والنقل والبناء والأشغال العمومية. ليعاود معدل النمو الانخفاض سنة 2011 بسبب تباطؤ قطاع البناء والأشغال العمومية رغم التوسع الذي عرفه الإنتاج الزراعي وخدمات الإدارات العمومية، وهو ما أدى إلى تراجع النمو خارج المحروقات إلى5,2% سنة 2011 مقابل 6% سنة 2010.[24] وعليه، فإن استمرار الركود في قطاع المحروقات منذ سنة 2006 يرمي بثقله على نشاط الاقتصاد الوطني ويستدعي أداء أقوى للنمو خارج المحروقات.

إن مساهمة قطاعات خارج المحروقات عرفت تحسنا ملحوظا خصوصا قطاع الخدمات الذي يعد ثاني قطاع مؤثر في معدل النمو الاقتصادي باعتبار أن مساهمة هذا القطاع في الناتج بلغت 31,28% كمتوسط خلال الفترة (2000-2010)، إلى جانب قطاع البناء والأشغال العمومية الذي سجل نسبة نمو بلغت 8,21% كمتوسط خلال فترة تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي إلا أن تأثير القطاع في معدل النمو الاقتصادي يبقى ضعيفا بسبب تدني نسبة مساهمته في الناتج (8,73%). أما قطاع الفلاحة فلم تتعد نسبة مساهمته في الناتج 8,25% خلال الفترة (2000-2010)، كما أن الارتباط القوي لهذا القطاع بالظروف الطبيعية والمناخية السائدة يجعله عرضة لتقلبات حادة. أما قطاع الصناعة فهو القطاع الوحيد الذي سجل نسب نمو متدنية خلال فترة تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي والتي قدرت بـ -1,06%.[25]

إن تطور معدل نمو الناتج في الجزائر يتأثر كثيرا بالـ صدمات الخارجية كالتقلبات الجوية بالنـ سبة للفلاحة وتقلبات أ سعار برميل النفط، إذ أن انخفاض أ سعار النفط يؤدي إلى انخفاض عائدات التـ صدير وتدهور الميزان التجاري وميزان المدفوعات، كما يؤثر مبا شرة في الإيرادات الحكومية، مما يؤدي إلى تراجع النمو النقدي، مع ازدياد التشدد في أ سواق الإقراض. وتستجيب الحكومة لو ضع كهذا بتخفيض الإنفاق العام، لا سيما النفقات الإنتاجية، كما تؤجل أو تقلص المـ شاريع الا ستثمارية. وينجم عن ذلك تراجع في النمو الاقتـ صادي وفي نمو العمالة. أما في حال ارتفاع أسعار النفط فالتكييف يتم في اتجاه معاكس. وبالتالي، فإن تقلبات أسعار النفط تحدث في الاقتـ صاد دورة مزدوجة من الازدهار والانكماش. كما أن عدم تطور القطاع المـ صرفي الجزائري قد عرض الاقتـ صاد إلى المزيد من المخاطر الاقتـ صادية والمالية الناتجة عن تقلبات أ سعار النفط وغيرها من العوامل الداخلية والخارجية.[26]

تبرز أهمية وخطورة تراجع سعر البرميل من النفط، كون النفط وحده يمثل 70% من الميزانية العامة للدولة، و35% من الناتج المحلي الإجمالي، ونحو 97% من إجمالي الصادرات، وقد فشلت محاولات عدة لإحداث تنويع اقتصادي لصالح التقليل من الاعتماد على عائدات النفط والتركيز على الإنتاج الزراعي والصناعي [27]

شكل رقم 1: تطورات الكتلة النقدية مقارنة بالناتج الداخلي الخام الحقيقي خلال الفترة (1990–2011)

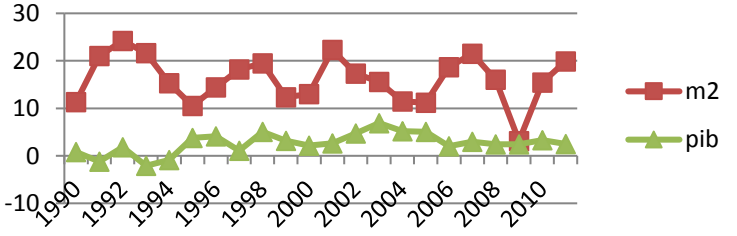

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجداول رقم (2)، (3) و (4).

نلاحظ من خلال الشكل رقم (1) وجود فجوة وفارق كبير بين معدل نمو الكتلة النقدية ومعدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي طوال فترة الدراسة. كما نلاحظ أن إتباع سياسة نقدية توسعية لم يسمح في الكثير من الحالات بزيادة معدل النمو الاقتصادي، أي أن زيادة التوسع النقدي لم تقابلها زيادة حقيقية في حجم السلع والخدمات. وفي المقابل نلاحظ أن إتباع سياسة نقدية انكماشية رافقه في بعض الأحيان زيادة في معدل النمو الاقتصادي. وهو ما يعني عدم فعالية

السياسة النقدية وفشلها في تقليص الفجوة بين حجم العرض النقدي ومستوى النمو الاقتصادي الحقيقي.

بناء على ما سبق، يمكن القول أن التغيرات التي يسجلها معدل النمو الاقتصادي في الجزائر لا تتوافق مع معدل نمو الكتلة النقدية، وبالتالي لا يمكن اعتبار هدف النمو الاقتصادي كهدف أساسي للسياسة النقدية لعدم قدرتها على دعم هذا المسار. ويبقى قطاع النفط المصدر الأساسي للدخل القومي والمحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي. وهو ما يتطلب تفعيل دور السياسة النقدية، والعمل على تعزيز ودعم فرص النمو المتاحة في القطاعات والأنشطة الاقتصادية غير النفطية وتوفير مصادر بديلة للدخل الوطني، تساهم إلى جانب قطاع المحروقات في تحقيق معدلات نمو اقتصادية مستقرة.

الخاتمة.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2011). وقد تم التوصل إلى عدم وجود تناسب بين حجم العرض النقدي ومستوى النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، وهو ما يعني فشل السياسة النقدية في نقل أثرها من الجانب النقدي إلى الجانب الحقيقي والمساهمة رفع مستوى النمو الاقتصادي. ولعل ذلك راجع إلى ضعف وهشاشة النظام المصرفي والمالي الجزائري باعتباره أداة التنفيذ الفعلي للسياسة النقدية، وإلى عجز الجهاز الإنتاجي عن تحسين إنتاجيته. إلى جانب طبيعة الاقتصاد الجزائري المعتمد على قطاع المحروقات كمصدر أساسي للدخل القومي، وعلى الإنفاق الحكومي كمحرك أساسي للاقتصاد الوطني.

فالزيادة في معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر منذ عام 1995، ترجع في المقام الأول إلى ارتفاع أسعار النفط وتحسن إيرادات الدولة وإلى زيادة الاستثمار الحكومي وتشجيع الاستثمار الإنتاجي، وليس إلى الإصلاحات التي تم إحداثها على مستوى الدائرة النقدية والحقيقية، لتصبح بذلك السياسة النقدية أداة ثانوية مساعدة للسياسة المالية وخاصة خلال الفترة (2000-2011). إضافة إلى أن الاستثمار وهو المحرك الرئيسي لنمو الاقتصاد لم يساير هذه الإجراءات المتخذة، مما أدى إلى فشل الإصلاحات وظهور الكثير من التوترات الاجتماعية.

وعليه، فإن تفعيل دور السياسة النقدية في مجال دعم وتمويل النمو الاقتصادي يتطلب عدم الإفراط في الاعتماد على مصادر التمويل التضخمي، خاصة في ظروف جمود الجهاز الإنتاجي، ومحاولة التنسيق بين السياستين المالية والنقدية ومختلف السياسات الاقتصادية الأخرى، وإعطاء استقلالية أكبر للبنك المركزي في مجال رسم وممارسة وتنفيذ السياسة النقدية بما يضمن له التحكم الفعال في حجم العرض النقدي، مع العمل على تفعيل وتنويع أدوات السياسة النقدية غير المباشرة وإصلاح المنظومة المصرفية والمالية وتوفير الموارد المالية بأسعار فائدة ميسرة لتمويل الاستثمار المنتج، مع محاربة الاكتناز وتطوير عمل أسواق المال. إلى جانب تعزيز دور القطاع الخاص وتوسيع القاعدة الإنتاجية، والعمل على ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات باعتباره السبيل الوحيد لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة في ظل التقلبات الكبيرة في السعر العالمي للبترول.

---

[1] . موفق السيد حسن، "التطورات الحديثة للنظرية والسياسة النقدية مفهوم النقد والطلب عليه"، **مجلة جامعة دمشق**، المجلد الأول، العدد الأول، 1999، ص. 7.

[2] . يقصد بالنمو الاقتصادي كهدف نهائي من أهداف السياسة النقدية نسبة الزيادة السنوية المسجلة في قيمة الناتج الداخلي الخام الحقيقي للبلد. ودور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي يتم من خلال تأثيرها في حجم الاستثمار باعتباره من أهم محدداته. أنظر في ذلك: عمر محمود العبيدي، "النقود والبنوك"، ص ص. 68–69. على الموقع الالكتروني www.ecomang.uodiyala.edu.i

[3]. حاكمي بوحفص، "مسيرة الاقتصاد الجزائري وأثرها عل النمو الاقتصادي". على الموقع الالكتروني http://www.aliklil.com/vb/showthread.php?t=42703.

[4] . بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2004، ص ص. 166– 185.

[5] . كريم النشاشبي وآخرون، "الجزائر تحقق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق"، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998، ص.8.

[6] . بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص. 170.

[7] . ليلى اسمهان بقبق، "إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وانعكاساتها على فعالية السياسة النقدية"، الملتقى الدولي حول "إصلاح النظام المصرفي الجزائري في التطورات العالمية الراهنة"، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 11–12 مارس 2008، ص. 9.

[8] . بلعزوز بن علي، طيبة عبد العزيز، "السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2006)"، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، العدد41 شتاء 2008، ص ص. 33–34.

[9] . بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص ص. 186–187.

[10]. الشريف بقة، محمد بوهزة، "بعض الآثار الاقتصادية والاجتماعية للعولمة.حالة الجزائر"، الملتقى الدولي الأول حول: "العولمة وانعكاساتها على البلدان العربية"، دائرة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سكيكدة، 13–14 ماي2001، ص.347.

[11] . كريم النشاشبي وآخرو، مرجع سابق، ص.56.

[12] . بلعزوز بن علي، طيبة عبد العزيز، مرجع سابق، ص. 30.

[13] . نبيل بوفليح، "دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000–2010)"، **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية**، العدد 12، ديسمبر 2012، ص. 245.

[14] . بلعزوز بن علي، طيبة عبد العزيز، مرجع سابق، ص. 34.

[15] . بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص ص. 195.

[16] . بلعزوز بن علي، طيبة عبد العزيز، مرجع سابق، ص. 34–35.

[17]. حاكمي بوحفص، مرجع سابق.

[18] . نبيل بوفليح، مرجع سابق، ص. 244–247.

[19] . بلعزوز بن علي، طيبة عبد العزيز، مرجع سابق، ص. 32.

[20] . تقرير البنك المركزي الجزائري على الموقع الالكتروني :http://www.bank-of-algeria.dz/

[21] . بلعزوز بن علي، طيبة عبد العزيز، مرجع سابق، ص. 26.

[22] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، مشروع تقرير حول :الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004، الدورة العادية السادسة والعشرون، جويلية 2005 ، ص. 45 .

[23] . نبيل بوفليح، مرجع سابق، ص. 258.

[24] . يومية الموعد اليومي، الاثنين 29–10–2012، http://www.elmaouid.com/

[25] . نبيل بوفليح، مرجع سابق، ص ص. 257- 259.

[26] . عمر عزاوي، بوزيد سايح،"إصلاح القطاع المصرفي في الجزائر عاملا للتحديث والنمو الاقتصادي"، الملتقى الدولي حول: "إصلاح النظام المصرفي الجزائري في التطورات العالمية الراهنة"، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 11–12 مارس 2008، ص.07.

[27] . على الموقع الالكتروني http://www.eremnews.com

قائمة المراجع

1. النشاشي، كريم وآخرون. "الجزائر تحقق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق"، واشنطن: صندوق النقد الدولي، 1998.
2. العبيدي، عمر محمود. "النقود والبنوك". على الموقع الالكتروني www.ecomang.uodiyala.edu.i
3. . بن علي، بلعزوز. **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2004.
4. بن علي، بلعزوز. عبد العزيز، طيبة. "السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2006)"، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، العدد41 شتاء 2008.
5. بوفليح، نبيل. "دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000–2010)"، **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية**، العدد 12، ديسمبر 2012.
6. بقة ، الشريف، بوهزة، محمد. "بعض الآثار الاقتصادية والاجتماعية للعولمة.حالة الجزائر"، الملتقى الدولي الأول حول: "العولمة وانعكاساتها على البلدان العربية"، دائرة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سكيكدة، 13–14 ماي2001.
7. بوحفص، حاكمي. "مسيرة الاقتصاد الجزائري وأثرها عل النمو الاقتصادي". على الموقع الالكتروني http://www.aliklil.com/vb/showthread.php?t=42703.
8. بقبق، ليلى اسمهان، "إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وانعكاساتها على فعالية السياسة النقدية"، الملتقى الدولي حول "إصلاح النظام المصرفي الجزائري في التطورات العالمية الراهنة"، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 11–12 مارس 2008.
9. حسن، موفق السيد. "التطورات الحديثة للنظرية والسياسة النقدية مفهوم النقد والطلب عليه"، **مجلة جامعة دمشق**، المجلد الأول، العدد الأول، 1999.

10. عزاوي، عمر. سايح، بوزيد. "إصلاح القطاع المصرفي في الجزائر عاملا للتحديث والنمو الاقتصادي"، الملتقى الدولي حول: "إصلاح النظام المصرفي الجزائري في التطورات العالمية الراهنة"، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 11-12 مارس 2008.

11. تقرير البنك المركزي الجزائري على الموقع الالكتروني :

http://www.bank-of-algeria.dz/

12. المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، مشروع تقرير حو الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004 ، الدورة العادية السادسة والعشرون، جويلية2005.

13. يومية الموعد اليومي، الاثنين 29-10-2012، http://www.elmaouid.com/

14. على الموقع الالكتروني http://www.eremnews.com